



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٤ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بليان ومحمد صائب التكريبي وعبد صالح التميمي ومخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز / طلب الحكم باطعام القرار التمييزي / المحامي رعد محي الدين ريحان العبدلي .  
المميز عليه / مطلوب الحكم باطعام القرار التمييزي بحقه / داود يوسف رفو قزانجي .

#### الإدعاء

قدم المميز طعناً إلى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة قاضي محكمة بدأءة الرصافة ودفع الرسم القانوني عنها في ٢٠١١/١٤ ذلك بأنه سبق وأن أقام دعوى أمام محكمة بدأءة الرصافة بالعدد (٣٠٢/ب/٢٠١١) طلب الحكم بالتزام المدعى عليه بتلويته لهاجر مثل عن توكله له في دعوى بصفته محامي ، فأصدرت المحكمة المذكورة قراراً يقضى بالتزام المدعى عليه بتلويته للمدعى الدين وكتسب قرار محكمة بدأءة الرصافة الدرجة القطعية بمضي المدة القانونية . قام المدعى عليه بالطعن بالحكم تمهيراً فأصدرت رئيسة محكمة التمييز الاتحادية قرارها الرقم (١٥٧٩) الهيئة المدنية - منقول (٢٠١١/٩/٢٧) في ٢٠١١/٩/٢٧ يقضى بتنقض الحكم اليدالي الغابي المكتسب الدرجة القطعية . ولعدم قناعة المميز بالقرار التمييزي المذكور طعن فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا طالباً باطعام القرار التمييزي الصادر من محكمة التمييز الاتحادية الرقم (١٥٧٩) هيئة مدنية - منقول (٢٠١١/٩/٢٧) في ٢٠١١/٩/٢٧ وذلك لوقوعه خارج المدة القانونية وتصديق الحكم الغابي لاستفهامه الأصول القانونية . ووضعت المحكمة الاتحادية العليا الطعن التمييزي قيد المداولة وتوصلت إلى القرار الآتي :-

#### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن المميز قدم الطعن التمييزي بواسطة قاضي محكمة بدأءة الرصافة إلى هذه المحكمة ويتضمن أنه سبق وأن أقام دعوى



المرقمة (٢٠١١/ب/٣٠٢) أمام محكمة بداعية الرصافة والتي أصدرت فيها حكماً غابياً بعد تبلغ المدعى عليه (المميز عليه) بيوم المرافعة إعلاناً بالصحف المحلية وعدم حضوره كما تبلغ المدعى عليه (المميز عليه) بالحكم الغابي وبعد اكتساب الحكم درجة البت بمضمون العدة القانونية قام المدعى عليه بالطعن بالحكم تمييزاً لدى محكمة استئناف بغداد بصفتها التمييزية التي قالت بدورها بإحالة الطعن إلى رئاسة محكمة التمييز الاتحادية رغم اكتساب القرار البدائي درجة البتات وان الهيئة المدنية/متقدمة (٢٠١١/٩/٢٧) في رئاسة محكمة التمييز الاتحادية أصدرت قرارها الم رقم (١٥٧٩) هيئة مدنية/متقدمة (٢٠١١/٩/٢٧) في وقررت بموجبه نقض الحكم البدائي المكتسب الدرجة القطعية وطلب من المحكمة الاتحادية العليا الحكم باعدام القرار التميزي لوقوعه بعد مضي المدة القانونية وتصديق الحكم البدائي الغابي لاستيفاء الأصول القانونية وإكتساب القرار البدائي الدرجة القطعية بمضي المدة القانونية . ووضعت المحكمة الاتحادية العليا الطلب موضع التدقيق والمداولة فوجدت ان كافة طلبات المميز تخرج عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا المحددة لختصاصاتها بالمادة (٩٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والمادة (٤) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٥ . ولعدم الاختصاص قرر الحكم برد طلب المدعى وتحميه الرسوم وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١١/١٢/١٤ .

 الرئيس مدحت محمود	 العضو فلا ROC محمد السادس	 العضو جعفر ناصر حسين
 العضو أكرم طه محمد	 العضو أكرم احمد بابان	 العضو محمد صائب النقيبendi
 العضو عبد صالح التميمي	 العضو ميخائيل شمشون قس كوركيس	 العضو حسين أبو الثناء

٢

خواه من  
في الدوحة